طرأ عليها مما يتعارض مع هذه الحقيقة منذ صدور وعد بلفور ليس الاّ عدواناً مستمراً على الشعب الفلسطيني. كما جاء في البيان تعهد حمودة بأن «الشعب الفلسطيني، ومن ورائه قوى وامكانات الشعوب العربية، يناضل ويكافح الى ان يتمّ تحرير فلسطين بكاملها»[٢٠]. وبعد بضعة أسابيع من هذه الواقعة، نشرت صحيفة بيروتية أنباء نسبتها الى الدوائر الدبلوماسية العربية في العاصمة اللبنانية، وقالت ان الرئيس المصري، جمال عبدالناصر، يمارس ضغطاً على اللجنة التنفيذية الفلسطينية كي تقبل بالتسوية السياسية، وان اللجنة قبلت السير في هذا الطريق. هذه الانباء استتبعت نفياً فورياً، وأصدر مدير مكتب م.ت.ف. في بيروت، شفيق الحوت، بيان نفي قاطع، وأكد على ان ليس من سياسة المنظمة «التفتيش عن حل سلمي أو حل سياسي»[٢١].

لقد تمثّل موقف القوى الفلسطينية، باستثناء الشيوعيين، بالاجماع على أمرين: تحديد هدف العمل الوطني بتحرير فلسطين وما يقترن به من دعوة لازالة اسرائيل من الوجود؛ واعتماد الكفاح المسلّح نهجاً وحيداً، بما يشتمل عليه هذا من رفض للمجهودات السياسية الرامية لتحقيق تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد تركز الرفض الفلسطيني للتسوية في رفض قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ الذي عنون، منذ صدوره، لأهم مشروعات التسوية المطروحة وأكثرها استقطاباً للتأييد الدولي والعربي. ولم تصدر بيانات الرفض عن قيادة م.ت.ف. وحدها، بل تبارت القوى الفلسطينية، القديمة والمستجدة، في الهجوم على هذا القرار. فقد رفضت الهيئة العربية العليا القرار بحزم، وحثّت الجمهور على مقاومة تطبيقه، بوصفه مؤامرة تستهدف تصفية قضية فلسطين والغاء حقوق شعبها[٢٢]. ورفضت «فتح» القرار، بالطريقة ذاتها، وأعلنت قيادة «فتح»: «نحن نعمل للقضاء على الوجود الصهيوني في بلادنا والقضاء على اسرائيل كدولة، لكي تعود فلسطين لاصحابها الشرعيين»[٢٣]. وصاغت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، منذ تأسيسها، موقفاً ثابتاً في تشدّده في رفض التسوية ومناهضة الجهود الرامية لتطبيق القرار ٢٤٢. وتشبثت هذه الجبهة بايمانها «الراسخ والعنيد»، كما وصفه أحد بياناتها، بحق الشعب الفلسطيني المطلق في أرضه وفي وطنه، «وحقه غير المنازع في ان يرفض، جملة وتفصيلاً، كل أنواع الحلول التي تعتمد على المفاوضة والمساومة»[٢٤]. وحذت المنظمات المسلّحة الاخرى، كلها، حذو فتح أو الجبهة الشعبية في الرفض. وعندما سئل يحيى حمودة، في معمعان الجدل الدائر حول القرار ٢٤٢، عن البديل الذي يراه ممكناً، حدّد رئيس المنظمة هذا البديل بأن تزج الأمة العربية بكل ما تملك في المعركة «وان تشنّها حرباً شاملة، وذلك لأن الحلول السياسية لا تجدي نفعاً»[٢٥].

وسط اجماع المنظمات الفلسطينية على رفض التسوية، تميّز الموقف الشيوعي من القرار ٢٤٢ بتفهم واقعي. كان الشيوعيون، قبل العام ١٩٦٧، يؤيدون تسوية للقضية الفلسطينية تقوم على أساس تطبيق قرارات الامم المتحدة الصادرة، حتى ذلك الوقت، بشأن فلسطين. وهي قرارات تدعو الى اقامة دولتين في فلسطين، واحدة للعرب وأخرى لليهود، وتؤكد حق اللاجئين الذين أُجلوا عن أماكن سكنهم في البلاد بالعودة اليها أو بالحصول على تعويض عنها. وعندما أُصدر القرار ٢٤٢، انفرد الشيوعيون، تقريباً، بين الفلسطينيين، بالدعوة الى القبول به وثابروا على حثّ المنظمات المسلّحة على أن تتعاطى، ايجابياً، مع المجهودات السياسية، ولم يستريحوا لمقولة ان الكفاح المسلّح هو الطريق الوحيد للعمل الوطني. وقد رأى الشيوعيون ان هذا القرار، الذي يعكس حصيلة ميزان القوى القائم عربياً ودولياً، انما يشكّل خطوة أولية هامة في معركة الشعوب العربية لتصفية آثار عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وذلك مع اقرارهم بما يعتور خطة مجلس الامن الدولي للتسوية من نواقص